أسلفنا سابقاً، كان قد سبقه، قبل حوالي ثلاثة أسابيع من الشهر نفسه، اعلان لوزارة الدفاع الأميركية عن أن الولايات المتحدة ستمد السودان، للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٤، بمعدات عسكرية على شكل ٦ طائرات من طراز «سي ١٣٠». وقد قدرت قيمة الصفقة التي تنتظر موافقة الكونغرس بـ ٧٤,٤ مليون دولار[٦٧].

وقد لاحظت مصادر واشنطن أن هذه الصفقة تأتي في اعقاب اغلاق الوكالات الأميركية في اثيوبيا وطرد الأميركيين العاملين فيها، في ظل اشتداد التوتر بين الخرطوم وأديس أبابا[٦٨]. وبالفعل، فإنه بمقدار ما تطورت علاقة أديس أبابا، طرداً، مع موسكو، وعكساً مع واشنطن، تطورت علاقات القاهرة والخرطوم، عكساً، مع الاتحاد السوفياتي، وطرداً، مع الولايات المتحدة.

وقد تتالت المساعدات العسكرية والمادية بعدها، دون توقف، منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨١ مقرونة بالدعم المالي[٦٩] لتزيد من حدة انخراط نظام السودان في المشروع الأمبريالي الأميركي لأمن منطقة الشرق الأوسط والخليج والقرن الأفريقي، كقاعدة لا يستغنى عنها في اكتمال المسرح الاستراتيجي الأميركي الغربي.

وكي لا يثور شك حول مضمون هذه المساعدات العسكرية والمعونات التي تبدو، في ظاهرها، كحسنة وخدمة تقدمها الولايات المتحدة لشعوب المنطقة والعالم، نشير إلى ما ذكره رئيس المجلس الاقتصادي السوداني-الأميركي الذي انعقد في الخرطوم، فاتح عبدالرحمن البشير، وهو رئيس الجانب السوداني في الوقت نفسه، من ان المعونات الأميركية المقررة للسودان، في عام ١٩٨١، والبالغة ١٠٤ ملايين دولار، بالمقارنة مع ٦٤ مليون دولار لعام ١٩٧٨، إنما توجهت بنسبة ٥٠٪ إلى القطاع السوداني الخاص لتمويل واردات السلع الأميركية[٧٠].

أما نشاطات المجلس الهادف لخير السودان! وشعبه! والمتحكم، في الآن نفسه، بتوجيه المعونات الأميركية والدعم، فينقسم، بحسب ما ذكره البشير إلى ثلاثة أنواع من المشاريع الاستثمارية يضطلع بتنفيذها في السودان. والنوع الأول، هو المشاريع التي تقوم المؤسسات الأميركية بتنفيذها طبقاً لقانون تشجيع الأستثمار الصادر عام ١٩٨٠. والنوع الثاني، يضم المشاريع التي تتعهد بتنفيذها المؤسسات والشركات والأفراد السودانيون من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا الأميركية. أما النوع الثالث الاستثماري، فيضم المشاريع السودانية-الأميركية المشتركة[٧١]. ولعل خير تعليق على ما سبق، هو استعادة حديث مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق، يوجيه روستو، عندما يحدد أهداف السياسة الأميركية طيلة السنوات الماضية، بأنها ترمي إلى منع حدوث مزيد من التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط وشرق أفريقيا، وذلك بتشجيع مصر والدول العربية على إنهاء علاقتها مع الاتحاد السوفياتي[٧٢].

وليس غريباً، بعد هذا كله، أن يكون السودان واحداً من هذه البلدان التي تم فيها، تحت ستار منع التغلغل السوفياتي، تحقيق مواطىء قدم للأمبريالية الأميركية من